حوار

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

وزير الداخليّة: هذه تعهّداتي وما سأنجزه

- أمن الداخل والحدود الجنوبية أولويّة
- قرار الحكومة إجراء الانتخابات البلدية في موعدها ومجلس النواب يقرّر ما يراه مناسباً
- برنامج عمل الحكومة قائم على اللامركزية الموسّعة
- للأجهزة الأمنية فعالية كبيرة في مكافحة الجريمة وتوقيف الفاعلين

خصّ وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار "الامن العام" بأول حديث لوسيلة اعلام مكتوبة، بعد فترة قصيرة من تشكيل الحكومة وقبل نيلها ثقة المجلس النيابي. الحديث كان شاملا كل القضايا المتعلقة بعمل وزارة الداخلية ومديرياتها واجهزتها الأمنية، من الوضع الداخلي للوزارة ومعالجة اوضاع العاملين فيها، الى تحضيراتها لاجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، مرورا بسبل ضبط الوضع الامني ومكافحة الجريمة

قبل اجراء المقابلة، كان الوزير الحجار قد عاد للتو من مؤتمر وزراء الداخلية العرب، حيث تم بحث التعاون العربي لمكافحة كل اشكال الجريمة. كان للبنان فيه عبر الوزير الحجار حضور مميز، لاسيما لجهة الدعم العربي للعهد وللحكومة الجديدة، وتأكيد التضامن العربي مع لبنان.

■ بعد عودتك اخيرا من اجتماع وزراء الداخلية العرب في تونس، هل لمست اي دعم للبنان وهل من وعود عربية لتقديم مساعدات للاسلاك الامنية اللبنانية في هذه الظروف؟ ماذا عن استراتيجيا العمل الامني العربي المشترك؟

□ كان حضوري معبّرا وكان لدي إصرار، بالتنسيق مع رئيس الحكومة، على الحضور، اذ لا يمكن للبنان ان يغيب عن مناسبة كهذه، خاصة مع انطلاقة الحكومة الجديدة والعهد الجديد. لمست فعليا من اول لقاء مع كل وزراء الداخلية العرب احتضان لبنان من كل الدول العربية، ولمست ايجابية في التعاطي معنا لجهة سرعة التجاوب مع طلب مواعيد اللقاءات مع الوزراء. التقيت وزير الداخلية السعودي، حيث قال كلاما مهما مرحبا بانتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة. كذلك الامر مع الوزراء العماني والمصري والقطري وغيرهم. الكل ابدوا الدعم المطلق لعهد فخامة الرئيس وتشكيل حكومة جديدة، واكدوا التعاون الامني مع لبنان ودعمهم مصلحته، وكانت هذه هي الرسالة المهمة التي خرجت بها من الاجتماع. مجلس وزراء الداخلية العرب يشكل اهم اطر العمل العربي المشترك، وهو الاكثر فعالية بين المؤسسات العربية المشتركة، فهناك اجتماعات فرعية ومتابعة ومراسلات، ونطمح الى تفعيل هذا المجلس اكثر. اشير مثلا الى موضوع مكافحة المخدرات وهو هاجس يعني كل الدول العربية، ولبنان له دور مهم لأنه في مرحلة من المراحل، مثل بعض الدول، شكل مكان عبور. كان لدينا عمل مهم تابعناه كلنا لمكافحة تصنيع المخدرات ومنع ترويجها وتصديرها، منها ضبط معامل انتاج الكبتاغون.

■ هل ثمة آلية متابعة لمقررات المؤتمر من الامانة العامة او من لبنان؟

□ طبعا، سأتكلم عن لبنان بالذات كونه يعطي صورة عن الاطار العام. في لبنان، الاجهزة المعنية وقوى الامن الداخلي وشعبة الاتصال الدولي بالانتربول التي تملك كل المعلومات من الانتربول او من مجلس وزراء الداخلية العرب، تصب كلها في شعبة الاتصال الدولي ويتم توزيعها على الدول، فتحصل عملية متابعة دائمة. كما ان الامن العام له دور عبر التنسيق مع قوى الامن الداخلي، وانا من خلال وجودي في الوزارة، سأعمل على تفعيل هذا العمل التنسيقي اكثر فاكثر.

■ هل من خطط لتعزيز الامن في الداخل بالتزامن مع عودة السلطة الامنية الشرعية الى الجنوب؟

□ السلطة الامنية الشرعية لم تغب عن كل لبنان وحتى عن الجنوب تحديدا. الهم الاكبر او الاساسي الان، والاولوية الاولى للحكومة ككل ولبنان كوطن وكبلد، تحرير النقاط التي لا تزال محتلة من العدو الاسرائيلي، والجهد منصب عليه بالطرق الديبلوماسية من فخامة الرئيس ودولة الرئيس والحكومة ككل. النقطة الثانية هي عملية فرض سلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية، وتعزيز الوجود الامني وتفعيل الامن والاستقرار، وهي اولوية قصوى ايضا وتحديدا عند وزارة الداخلية. ستتم مقاربة الموضوع بكل جدية وسيكون هناك تنسيق بين قوى الامن الداخلي والجيش اللبناني اكثر من السابق، وتحديدا في الجنوب من خلال تطبيق القرار 1701 وانتشار الجيش. كما ان قوى الامن الداخلي والامن العام لهما دور ايضا في الموضوع. طبعا هناك شكاوى كثيرة من الناس، لذلك سيكون لدينا عمل كثير في هذه المرحلة لاعادة فكرة احترام القانون وتطبيقه بحزم على الكل سواسية من دون اي استثناء، وفي الوقت نفسه احتضان الناس لأن الناس "تعبانة" وفي حاجة الى احتضان.

■ بعدما انتظمت الحياة السياسية في البلد، هناك ظواهر تتطلب معالجة سريعة، ابرزها التمادي في الجرائم وعمليات النشل والسرقات وغيرها من الامور، بماذا تعدون الناس لجهة القضاء على هذه الظواهر؟

□ نعد الناس بأن نقوم بواجباتنا على اكمل وجه اولا. وكانت للاجهزة الامنية اللبنانية فعالية كبيرة في مكافحة الجريمة وكشف الجرائم بسرعة كبيرة وتوقيف الفاعلين، علما ان بعض الجرائم ترك وقعا سلبيا عند الناس، لكن تم توقيف مرتكبيها خلال فترات قصيرة جدا. طبعا هذا لا يكفي، لذا هناك جهد آخر في الموضوع يتلخص في العمل الوقائي واستباق الجرم، وهذا عمل يتطلب جهودا ومقاربات مختلفة.

■ هل من خطط جديدة لتفعيل امكانات القوى الامنية ومصلحة تسجيل السيارات والاليات لجهة مراقبة وحسن تطبيق قانون السير والسلامة المرورية، ومنع الفوضى على الطرقات خصوصا تنقل الدراجات النارية، حيث يقوم بعض سائقيها بأعمال جرمية؟

□ هذه المواضيع متشعبة. لنبدأ اولا بالسلامة المرورية حيث ان قانون السير الجديد لم يطبق بالكامل وكما يجب، وان شاء الله سنعمل على تطبيقه. هذا الامر متشعب والمسؤولية لا تقع على وزارة الداخلية فقط بل هناك لجنة وطنية للسلامة المرورية، وسلامة الطرقات وصيانتها وتأمين البنى التحتية وهي من مسؤولية وزارة الاشغال. في الشق المتعلق بوزارة الداخلية، سترى الناس على الارض تفعيل تطبيق قانون السير ووجود دوريات اكثر، ومتابعة لموضوع الدراجات النارية وسير المركبات وشرعيتها والتزام القانون. اما موضوع مصلحة تسجيل السيارات والمركبات فله اكثر من بعد، والشغل الاساسي فيه سيكون على مسارين متوازيين: الاول، مسار اصلاحي يشمل تفعيل عمل المصلحة وتنظيمها وتطويرها عبر المكننة وعبر التخفيف عن كاهل الناس ومكافحة الفساد وهو عنوان مهم جدا. المسار الثاني المتوازن

وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار يتحدث الى "الامن العام".

سنعمل على تطبيق القانون على الكل سواسية من دون اي استثناء

في موضوعي التطويع والتجهيزات نعول على المساعدات

◄ خلال العملية الاصلاحية هو عدم وقف الخدمة للناس. ايضا لدينا عمل في الهيكلية، فهناك نقص وشواغر من رئيس مصلحة الهيئة وهو من رتبة مدير عام ونزولا.

■ هل من نية لتطبيق لامركزية في "النافعة"؟
□ اللامركزية موجودة، لكن المهم ان تفتح ابوابها بدوام كامل. لا نستطيع ان نطلب من ابن عكار او من ابن الجنوب او ابن البقاع ان يحضر الى الدكوانة. حصلت تحقيقات واحالة على القضاء لكثير من الموظفين بسبب الفساد مما ادى الى اقفال معظم المكاتب، والعنوان نفسه الذي سيطبق في الدكوانة سيكون في المصالح الاخرى الموجودة في المناطق: لا يمكن السماح بالفساد ابدا. نحن نقارب الموضوع بتأن لكن بحزم، واحد المحاور الاساسية فتح كل المكاتب في كل المناطق. بالنسبة الى الدراجات النارية يجب الاخذ في الاعتبار نتيجة الازمة الاقتصادية الكبرى التي مر فيها لبنان في السنوات الماضية، فأصبح هناك تحول من الناس نحو استخدام الدراجات النارية ليخففوا مصاريف المحروقات. كل من لديه دراجة نارية شرعية وملتزم القانون يستعملها لعمله، لا يمكن التعرض له. في المقابل، صحيح ان معظم عمليات السلب والنشل يتم عبر استخدام الدراجات النارية، وهناك غير لبنانيين يقومون بهذه العمليات، لكن سيكون هناك عمل امني لمكافحتها وبدأنا نقاشا جديا لوضع خطة فعلية لذلك. العمل الثاني سيكون عملا امنيا، فمطاردة الدراجة وتوقيفها تختلفان عن مطاردة السيارة وتوقيفها. هذا عمل امني يتم عبر نشر الدوريات باللباس المدني او باللباس العسكري، وعبر عناصر امنية بالدراجات النارية، والسيطرة على بعض المحاور والنقاط التي تنطلق منها الدراجات.

■ هل من برامج تطويع جديدة في الاسلاك الامنية، وماذا عن تحديث عمل هذه المؤسسات وتلبية احتياجاتها اللوجستية، وتصحيح رواتب العسكريين الذين يضطرون في اكثر الاحيان للعمل خارج مؤسساتهم خلافا للنظام العام؟
□ ابدأ من موضوع الرواتب والاجور وهو عنوان كبير، انا اعرفه لأني ضابط متقاعد قبل ان اكون وزيرا. انا عشت مع العسكر وهمهم اول همّ عندي وقد ورد في البيان الوزاري. لكن ما يهمني كوزير للداخلية، وجود تنسيق مباشر مع معظم الوزراء وقد بدأنا مع وزير الدفاع تحديدا لنبحث كيف سنقدم فعليا الحقوق للعسكريين، والحقوق ليست عبارة عن رواتب لكن ايضا طبابة وتقديمات ومساعدات مدرسية الى آخره لكل العسكريين ولكل الموظفين في الادارة والمتقاعدين بلا استثناء. سأكون احد الاصوات الاساسية في هذا الموضوع لأني اعرف ابعاده واهميته. اما في موضوع التطويع والتجهيزات، فهناك تعويل على المساعدات. خلال الفترات السابقة حصل دعم للقوى الامنية بشكل عام من تجهيز وسواه، ونأمل في العهد الجديد ان يزيد الدعم اكثر فاكثر، لكن هناك عاملا مهما هو العنصر البشري لأنه اساس كل شي. حصل غياب في التطويع نتيجة ضبط الانفاق، لكنه غير مفيد للاجهزة، تحديدا الاجهزة الامنية. التطويع يجب ان يحصل وهو عمل مستمر، ولا يمكن ترك فراغات في الاجهزة الامنية سنوات طويلة، اذ يحصل فرق في الرتب وخلل ونقص كبير. مؤخرا، وافقت الحكومة على تطويع 850 عنصرا في قوى الامن ثم تطويع 1000 آخرين، وتطويع نحو 750 عنصراً في الامن العام، وضباط اختصاص في كل مؤسسة بحسب حجمها وحاجاتها، كذلك في الجيش. هناك عمل مهم ايضا بتطويع ضباط ورتباء وعناصر اختصاصيين. نطوع لصالح السير، وعنصر السير يجب ان يكون له "بروفايل" معين، وعنصر السجون كذلك، وهذا الامر يترافق مع التدريب المتخصص. لجهة "الواسطة" في التطويع لها حل واحد هو ان لا نرد على الوساطات. في ما يخصني وقادة الاجهزة وكل الضباط المعنيين، هذا هو الحل. انا لا استطيع ان اطلب او الزم اي احد بأن لا يراجعني، لكني الزم نفسي المعايير التي اعمل عليها.

■ امام الوزارة استحقاقات مهمة منها الانتخابات البلدية ثم النيابية، هل بدأتم التحضير لها؟ وهل من صعوبات تقنية حاليا تواجه الاستحقاق البلدي؟
□ الاستحقاق البلدي استحقاق داهم، وبالتالي بدأنا من اول يوم عمل عقد اجتماعات واطلعنا على ما تم انجازه من ايام وزير الداخلية السابق. الادارات كلها انجزت عملها، من القوائم الانتخابية الى التحضيرات الاخرى، كلها "ماشية". عليّ التزام اجراء الانتخابات البلدية في موعدها وهذا التزام للحكومة، واي امر آخر ليس من مسؤولية الحكومة ابدا، وبالتالي مجلس النواب هو يقرر ما يراه مناسبا. الانتخابات ستحصل، فولاية المجالس تنتهي في 31 ايار، وبالتالي ستجري الانتخابات خلال اربعة اسابيع، لانه من الصعب ان نجريها في اسبوع واحد. سنبدأ من مطلع ايار لننتهي قبل نهاية ولاية المجالس. هناك صعوبات في التحضيرات، وكل شيء فيه صعوبات في البلد. بفعل خبرتي المتواضعة في كل المراحل السابقة، لا يتحقق انجاز الا عندما نكون قد تخطينا الكثير من الصعوبات. المهم توافر الارادة والنية بأن ننجز العمل. الصعوبات ليست متعلقة فقط بوزارة الداخلية بل مرتبطة ببقية الوزارات، مثل الامور المالية والاعتمادات. اعتقد ان للحكومة قرارا بإجراء الانتخابات في وقتها، ولن تتخلف عن ايجاد الحلول. خلال فترة قريبة سنعرف قيمة الاعتمادات اللازمة.

■ ما رأيك في دور المجالس البلدية عموما والمساعدة في معالجة ملف النزوح السوري وضبطه استنادا الى التوجيهات الرسمية؟
□ عمل المجالس البلدية والاختيارية له دور اساسي ومهم جدا. فهي اول سلطة منتخبة من الناس وقريبة من الناس واول صلة وصل بالناس، اضافة الى ان هذا الامر احد عناوين خطاب القسم. كل برنامج عمل الحكومة قائم على اللامركزية الموسعة الواردة في اتفاق الطائف. حتى في الموضوع الأمني، هناك ادوار من خلال شرطة البلدية.

■ وبالنسبة الى مستحقات البلديات؟
□ التقيت الاسبوع الماضي مجموعة من

الهم الاكبر والاساسي واولوية الحكومة تحرير النقاط المحتلة في الجنوب.

بلديات البقاع، واحد المواضيع الاساسية التي طرحت عملية اموال البلديات والصندوق البلدي، هذا الموضوع ستكون له متابعة مع المعنيين في وزارة المال.

مسارات في مصلحة تسجيل السيارات: اصلاحي واستمرار العمل

الامن العام قدم احسن خدمة للناس رغم كل المشاكل التي مر بها

■ ماذا عن معالجة موضوع النزوح السوري؟
□ موضوع النزوح السوري واضح على صعيد وزارة الداخلية، اشتغلت عليه بالذات مع المديرية العامة للامن العام وكان لها دور كبير وما زال. انا على تنسيق مستمر في هذا الموضوع مع المدير العام اللواء البيسري. كذلك تابعنا مواضيع السوريين في السجون. مؤخرا حصلت تطورات على صعيد المنطقة لاسيما على صعيد سوريا، نأمل ان يكون لها تأثير بعدما زادت عمليات العودة الى سوريا.

■ ما هي رؤيتك لتعزيز دور الامن العام امنيا واداريا لاسيما في الملفات المتشعبة الممسوكة من قبلها وبخاصة النزوح السوري؟
□ المديرية العامة للامن العام مديرية عريقة وليست "بنت مبارح". كان لها دائما وفعليا دور مهم جدا فعال على اكثر من صعيد، الصعيد الامني وجمع المعلومات وغيرهما. على صعيد متابعة موضوع النزوح السوري ومراقبة كل الاجانب واوضاعهم، تقوم بعملها على احسن ما يكون. اضافة الى الدور الامني الذي انجزته خلال السنوات الاخيرة. لا ننسى ان مديرية الامن العام هي واجهة البلد من خلال العمل على الحدود البرية والبحرية والجوية، فهي موجودة على كل المعابر، يعني معظم الاحيان التواصل الاول للناس يكون مع الامن العام. انا الاحظ حضورا فاعلا ولائقا وخدمة مميزة، وهناك مسؤوليات اخرى ومتشعبة بدءا من موضوع اصدار الجوازات التي تطورت الى جواز بيومتري واصدار سمات الدخول. لقد بدأنا نضاهي الدول المتقدمة. انا واثق بأن المديرية العامة للأمن العام قامت بكل دورها كما يجب وستستمر في ذلك. انا على اتصال من اليوم الاول مع المدير العام اللواء البيسري وله من القلب كل محبة، واوجه اليه تحية، واشد على يده ويد كل ضباط المديرية وعناصرها على الخدمة المميزة التي قدموها في اصعب الظروف. لقد ظلت المديرية العامة للامن العام تقدم افضل خدمة للناس رغم كل المشاكل التي مرت. كانت قيادتها حكيمة وبنت طريقة عمل وآلية حافظت فيهما على استمرارية المؤسسة، وتقديم الخدمة، ومعالجة اوضاع الضباط والعناصر، وانا اعلم مدى احتضان القيادة لهم. هذا شيء اساسي جدا لكي تستطيع المديرية ان تشتغل وتكون فعالة. وانا كوزير داخلية التزم بأن اكون الى جانب هذه المؤسسة العريقة، داعما لها بكل قوة، وان شاء الله تبقى ضمانة لكل البلد.